

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## استقالة «خالد العلي» من عضوية «التجاري»

أعلن البنك التجاري الكويتي عن استقالة خالد العلي من عضوية مجلس الإدارة، وذلك اعتباراً من تاريخ 3 مايو 2015 لأسباب خاصة. وذكر البنك في بيان على موقع البورصة أمس انه بعد الاستقالة المعلنه لعضو مجلس الإدارة أصبح المجلس يتكون من علي الموسى رئيساً للمجلس والعضو المنتدب ونائب الرئيس أحمد الصباح، والرئيس التنفيذي الهام محفوظ. أما باقي الأعضاء فهم عبدالرزاق الكندري ومنى الصراف ومساعد الصالح وأرشيد زيد وبدر الأحمد وعبدالرحمن العلي.

## الأكثر حساسية للنفط والأحداث الجيوسياسية.. وقلة هم الكاسبون

# تقلبات الأسهم القيادية تترك أداء أكبر الصناديق الاستثمارية



صناديق استثمارية فقط حققت صافي ربح خلال الربع الأول من 2015 فيما منى 12 صندوقاً بخسائر (قاسم باشا)

### المحل المالي

ترصد «الأنباء» حقائق حول صناديق الاستثمار المحلية المستثمرة في الأسهم الكويتية فقط بعد أن عرضت هذا الأسبوع تقريراً عن السيولة المتوافرة لدى هذه الصناديق والتي لا تزيد على 6% من إجمالي السيولة فيها حيث قام مدير الصناديق باستثمار نحو 94% من سيولة هذه الصناديق التي تتركز في الأسهم القيادية. وفيما يلي أبرز هذه الحقائق حول أداء 15 صندوقاً للأسهم الكويتية خلال عام 2014 والربع الأول من عام 2015 وصافي الربح والخسارة، والأداء منذ التأسيس:

- 1** حققت 3 صناديق فقط صافي ربح خلال الربع الأول من عام 2015 تصدرها صندوق الراء للاستثمار بصافي ربح بلغ 890 ألف دينار، بينما سجل 12 صندوقاً خسائر في الربع الأول من 2015، وجاءت الخسائر بنسب متفاوتة وصلت أعلاها إلى 3,17 ملايين دينار لصندوق الوطنية الاستثماري (كما يظهر في الرسم البياني المرفق) شهد الربع الأول من 2015 تأثر الأسهم القيادية في البورصة بالأحداث الجيوسياسية مثل عاصفة الحزم، علماً أن هذه الأسهم تأثرت بشكل كبير في الربع الرابع من 2014 بعد أن انهارت الأسهم القيادية نتيجة الهبوط القوي لأسعار النفط.
- 2** لكن يبدو ان استخدام المديرين لغالبية السيولة لديهم هو سبب آخر من عدم قدرتهم على التحرك السريع عند حدوث موجات هبوط وارتفاع في البورصة نتيجة أحداث مفاجئة، أو انه لا يتحركون بشكل ذكي لاقتناص الفرص.
- 3** في رصد للعائد على أكبر 10 صناديق حجماً من حيث صافي قيمة الأصول وبالمقارنة مع عائد المؤشر الوزني الذي يقيس أداء كبرى الشركات في البورصة الكويتية من حيث القيمة السوقية، يلاحظ أنه خلال الربع الأول من عام 2015 استطاع صندوق الدرة الإسلامي والراء للاستثمار فقط ان يحققا عائداً إيجابياً بلغت نسبته 1,43% و0,57% على التوالي بالمقارنة مع خسارة المؤشر الوزني لبورصة الكويت بنسبة 2,67%.
- 4** والملاحظ ان خسائر صندوق الوطنية الاستثماري والساحل الاستثماري كانت أعلى من خسائر المؤشر الوزني، حيث سجلا خسائر بلغت نسبتهما 3,02% و3,26% على التوالي (كما يبين الرسم المرفق ذلك).
- 5** بالعودة إلى الوراء قليلاً، كان أداء صناديق الأسهم الكويتية الرئيسية متفوقاً خلال عام 2014 وبمعظمها أفضل من أداء المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية الذي خسر 3,09%، حيث كان صندوق بركان للأسهم الأفضل أداءً بعائد إيجابي بلغت نسبته 0,54%، بينما كان صندوق الدرة الإسلامي الأكثر خسارة بنسبة 4,9% تلاه صندوق فرصة المالي بخسارة في صافي قيمة أصوله بلغت 4,3% وصندوق الرؤية بخسارة 3,56% وصندوق جلوبل لأكثر 10 شركات بخسارة 3,1%.
- 6** عند تحليل الأداء السنوي لأكثر 7 صناديق أسهم محلية منذ تأسيسها قبل 15 عاماً (الأقدم بينها هو صندوق المركز للعوائد الممتازة الذي تأسس عام 1999) وحتى نهاية الربع الأول من عام 2015، يتبين أن معدل العائد السنوي منذ التأسيس (متضمناً التوزيعات النقدية والمنحة لحملة الوحدات) كان جيداً لمعظمها.
- 7** تصدر القائمة السبعة الكبار عائداً منذ التأسيس: صندوق الراء للاستثمار الذي تديره الشركة الكويتية للاستثمار بعائد سنوي منذ التأسيس بلغ 19,11% (إجمالي العائد منذ التأسيس 258,6% متضمناً توزيعات نقدية ومنحة لحملة الوحدات تساوي 1,200 دينار للوحدة و45% من رأس المال على التوالي) بينما سجل صندوق جلوبل لأكثر 10 شركات ثاني أفضل عائد سنوي بلغ 19% (إجمالي العائد منذ التأسيس 276%). أما صندوق المركز للعوائد الممتازة والوطنية الاستثماري فقد حققا معدل عائد سنوي منذ التأسيس بلغت نسبته 14,8% و14,57% على التوالي.

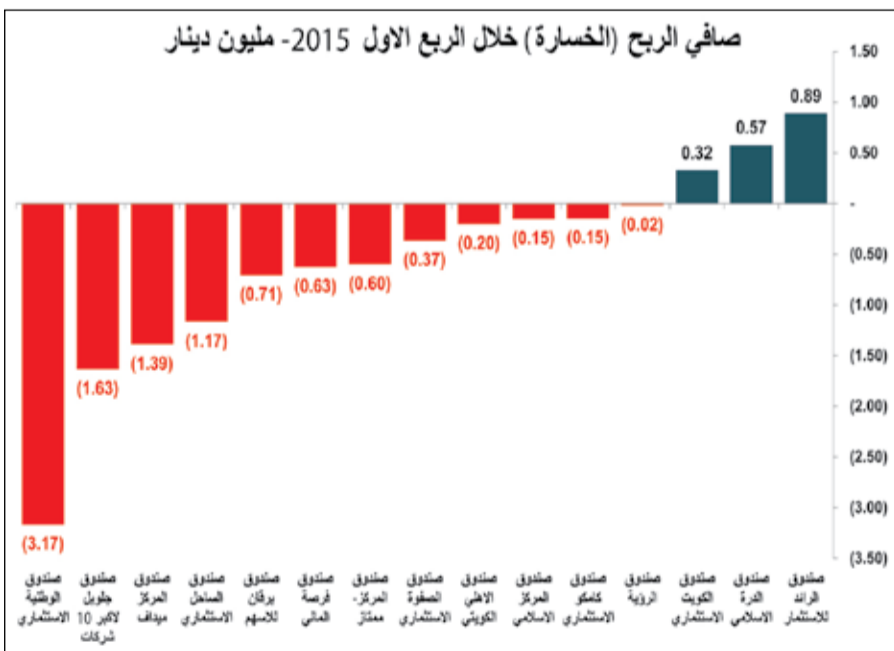
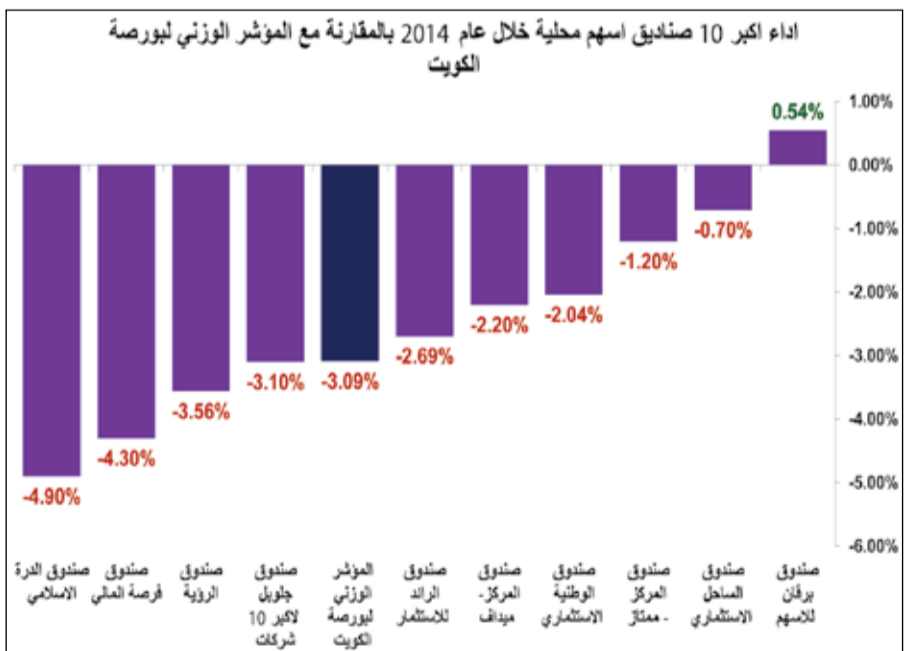
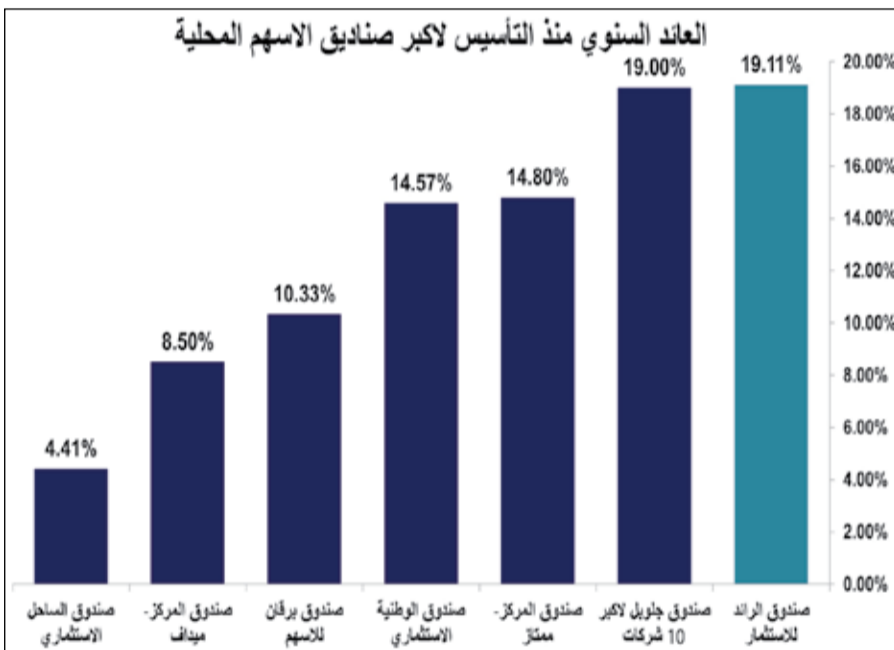
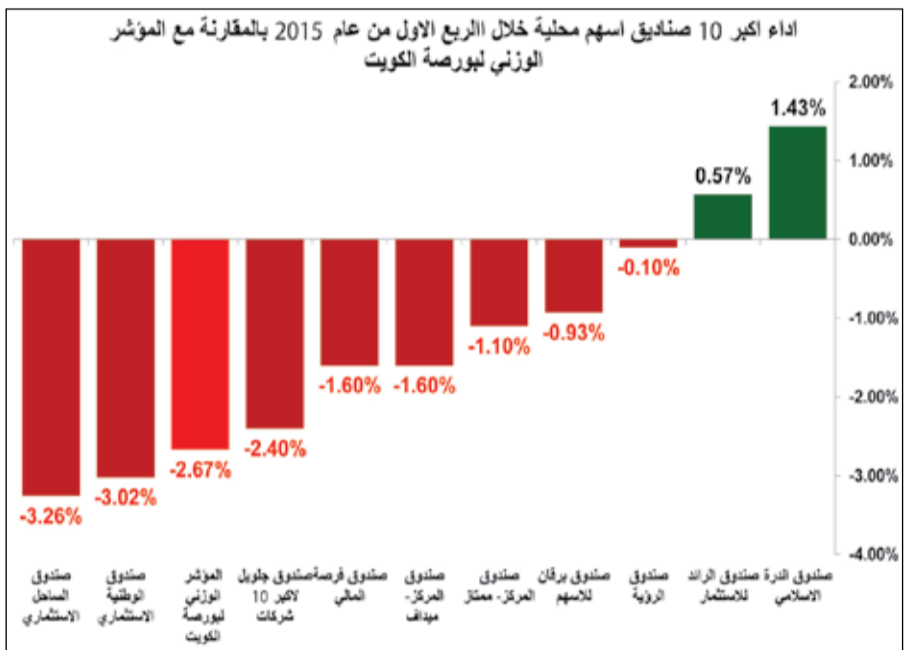
### أداء أكبر 8 صناديق يتفوق على المؤشر الوزني بالربح الأول.. وصندوقان يفشلان

### الخسائر تلحق أغلب الصناديق..

### 3 فقط تنجو

### الأداء التاريخي

### لأكبر 7 صناديق أسهم كويتية إيجابي



## «الجمان»: ارتفاع رساميل الشركات المدرجة بـ 4,4% لتصل إلى 10 مليارات دينار بنهاية 2014

مليار دينار في نهاية 2014 بزيادة قدرها 1,294 مليار دينار، وقد تمت حقوق مساهمي معظم القطاعات باستثناء قطاعي الاستثمار والموازي اللذين تراجعاً بمقدار 20 و1 مليون دينار تبعاً، في حين تصدر قطاع الصناعة أعلى نمو مطلق في حقوق المساهمين بمقدار 460 مليون دينار، تلاه قطاع البنوك بمقدار 357 مليون دينار، ثم قطاع غير الكويتي بمقدار 296 مليون دينار.

**التوزيعات النقدية**

وأشار التقرير إلى ان قيمة التوزيعات النقدية ارتفعت بمعدل 9,9% عن العام 2014 لتبلغ 1,035 مليار دينار بالمقارنة مع 942 مليون دينار عن العام 2013، وذلك بزيادة قدرها 94 مليون دينار، وقد تصدر قطاع البنوك النمو المطلق في التوزيعات النقدية بواقع 50 مليون دينار، تلاه قطاع الصناعة بواقع 43 مليون دينار، ثم قطاع الاستثمار بزيادة 31 مليون دينار، بينما تصدر قطاع الخدمات باقي القطاعات من حيث التراجع في التوزيعات النقدية بمقدار 51 مليون دينار، تلاه بفارق واسع جداً قطاع الموازي بمقدار 2 مليون دينار، وأخيراً قطاع العقار بمقدار 100 ألف دينار.

دينار، تلاه قطاع غير الكويتي بواقع 166 مليون دينار، ثم قطاع الأغذية بمبلغ 95 مليون دينار.

**صافي الربح**

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة بمعدل 7,2% في العام الماضي 2014 ليصل إلى 1,739 مليار دينار بالمقارنة مع 1,622 مليار دينار للعام 2013، وذلك بزيادة مقدارها 116 مليون دينار، وقد كان هناك نمو إيجابي في النتائج لـ 5 قطاعات، بينما كان النمو سلبياً للقطاعات الـ 4 الأخرى، وقد تصدر قطاع البنوك القطاعات الأكثر نمواً في الأرباح عام 2014 بمقدار 131 مليون دينار، تلاه بفارق واسع قطاع الصناعة بواقع 49 مليون دينار، ثم قطاع الاستثمار بمقدار 36 مليون دينار، بينما انخفضت أرباح قطاع الخدمات بمقدار 90 مليون دينار، تلاه بفارق شاسع للغاية قطاع غير الكويتي والتأمين بمقدار 10 و8 ملايين دينار تبعاً.

**حقوق المساهمين**

وفي التقرير ان أرصدة حقوق مساهمي الشركات المدرجة في عام 2014 ارتفعت بمعدل 5,9% من 21,916 مليار دينار في نهاية 2013 إلى 23,210

بالمقارنة مع 100,334 مليار سهم نهاية العام 2013 بزيادة مقدارها 3,273 مليارات سهم، وقد تصدر قطاع البنوك باقي القطاعات من حيث الزيادة في عدد الأسهم بمقدار 1,593 مليار سهم، تلاه قطاع الصناعة بمقدار 1,232 مليار سهم، ثم قطاع غير الكويتي بواقع 1,036 مليار سهم، في حين كان التراجع في عدد الأسهم المصدرة من نصيب قطاع العقار بمقدار 1,144 مليار سهم، تلاه بفارق واسع قطاع الاستثمار بواقع 60 مليون سهم، في حين استقر عدد أسهم قطاع الأغذية دون تغيير خلال العام الماضي 2014.

**القيمة الرأسمالية**

وأشار التقرير إلى ان القيمة الرأسمالية تراجعت للشركات المدرجة بمعدل 2,3% ما بين نهاية عامي 2013 و2014، وبمقدار 712 مليون دينار من 30,872 إلى 30,159 مليار دينار، وقد كان قطاع الخدمات الأكثر انخفاضاً في القيمة الرأسمالية بمقدار 811 مليون دينار، تلاه قطاع البنوك بواقع 285 مليون دينار، ثم قطاع العقار بمبلغ 261 مليون دينار، بينما حاز قطاع الصناعة أعلى ارتفاع في القيمة الرأسمالية بمقدار 425 مليون

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية انه بعد انتهاء العام الماضي 2014، لعله من المناسب استعراض بعض المؤشرات والمعطيات الخاصة بسوق الكويت للأوراق المالية مع مقارنتها مع العام الذي سبقه، وهو 2013، وذلك على مستوى السوق ككل، وأيضاً على مستوى القطاعات وفقاً لتصنيفها السابق، ونذكر التقرير ان رساميل الشركات المدرجة ارتفعت بمعدل 4,4% في نهاية العام 2014 إلى 10 مليارات دينار من 9,6 مليارات دينار نهاية عام 2013 بزيادة قدرها 424 مليون دينار، تصدرها قطاع غير الكويتي بمقدار 201 مليون دينار، تلاه قطاع البنوك بواقع 159 مليون دينار، ثم قطاع الصناعة 123 مليون دينار، في حين كان قطاع العقار والاستثمار الوحيدين في تراجع رساميلهما بمقدار 114 و6 ملايين دينار تبعاً، علماً بأن رساميل شركات قطاع الأغذية ظلت مستقرة خلال العام 2014.

**عدد الأسهم**

وأوضح التقرير ان عدد الأسهم المصدرة للشركات المدرجة ارتفع بمعدل 3,3% نهاية العام الماضي 2014 ليبلغ 103,607 مليارات سهم

## كيفية قياس أداء صناديق الاستثمار في الأسهم

من المفترض أن يتفوق أداء صناديق الاستثمار على أداء مؤشرات أسواق المال نظراً إلى الخبرات المحترفة والمتخصصة التي تشرف على إدارتها. كما تساعد مديرو الصناديق مجموعة مختصة في الأبحاث الاستثمارية والاقتصادية لاحتساب الأسعار العادلة لأسهم الشركات المدرجة، حيث تساهم في تنوع المحافظ الاستثمارية للمستثمرين الأفراد على الأسهم المدرجة والقطاعات المتنوعة. ويخضع التنوع مستوى المخاطرة نظراً إلى اختلاف الدورات الاقتصادية والعوامل التي تؤثر في الأداء المالي للشركات، سواء من حيث كفاءة الإدارات التنفيذية أو نماذج الأعمال. وبالتالي تتباين أسعار أسهمها استناداً إلى مؤشراتنا المالية ومؤشرات الأداء والتقييمات. كما تتضمن موجودات صناديق الاستثمار أسهم الشركات الرائدة والواعدة، حيث توفر أيضاً فرصاً استثمارية لكبار المستثمرين، والذين لا يتوافر لديهم الوقت الكافي لتابعة تطورات الأسواق وأداء الشركات، أو الذين تنقصهم الخبرة الاستثمارية.